قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

حماية البيانات الإنسانية

تقرير مرحلي

سبتمبر 2024

AR
CD/24/19
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد
اللجنة الدولية للصليب الأحمر
والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

تقرير مرحلي

حماية البيانات الإنسانية

عرض موجز

في عام 2022، اعتمد مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) قراراً بعنوان "حماية البيانات الإنسانية". وكان هذا القرار بمثابة جهد مشترك بذلته الحركة من أجل الإقرار بالتهديدات التي تشكلها العمليات السيبرانية، وخاصة خروقات البيانات، على عمل المنظمات الإنسانية، والدعوة إلى اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية لحماية المنظمات الإنسانية من هذه التهديدات، ومواءمة التدابير التي يمكن وينبغي أن تتّخذها مكونات الحركة من أجل حماية البيانات الإنسانية من أي اطلاع غير مصرّح به.

وفي هذا التقرير المرحلي، تقدّم اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) بعض التدابير المحددة التي اتخذتها مكونات الحركة من أجل حماية البيانات الإنسانية المودعة لديها، ويذكّران ببعض التدابير القانونية والسياساتية التي اتخذتها اللجنة الدولية لتعزيز أطر حماية البيانات الإنسانية، ويقدّمان تقريراً عن بعض الأبحاث والأعمال الابتكارية التي أجرتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، ولا سيما العمل على استحداث شارة رقمية.

ويخلص التقرير إلى أن اعتماد القرار المعنون "حماية البيانات الإنسانية" قد شكّل قوة دافعة لتعزيز جهود محددة بشأن حماية البيانات داخل الحركة. ومع ذلك، يتعيّن على مكونات الحركة جميعها أن تواصل العمل – بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. ومن أجل تعزيز توافق السياسات في الحركة ومع الدول، ستخضع بعض الالتزامات والدعوات الواردة في القرار لمزيد من النقاش في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) في أكتوبر 2024.

1) مقدمة

نتيجة للاختراق غير المسبوق للبيانات الشخصية المودعة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) في أوائل عام 2022، اعتمد مجلس المندوبين في يونيو من العام نفسه قراراً بعنوان "حماية البيانات الإنسانية".

وكان القرار بمثابة جهد مشترك بذلته الحركة من أجل الإقرار بالتهديدات التي تشكلها العمليات السيبرانية، وخاصة خروقات البيانات، على عمل المنظمات الإنسانية، والدعوة إلى اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية لحماية المنظمات الإنسانية من هذه التهديدات، ومواءمة التدابير التي يمكن وينبغي أن تتّخذها مكونات الحركة من أجل حماية البيانات الإنسانية من أي اطلاع غير مصرّح به.

وإن المخاطر التي تتعرض لها المنظمات الإنسانية بسبب العمليات السيبرانية، بما فيها خروقات البيانات هي مخاطر جسيمة. وشمل اختراق البيانات الذي استهدف الحركة في عام 2022 على وجه التحديد البيانات الشخصية، مثل الأسماء والمواقع ومعلومات الاتصال الخاصة بالأشخاص المفقودين وعائلاتهم، والأطفال غير المصحوبين ذويهم والمنفصلين عنهم، والمحتجزين وغيرهم من الأشخاص الذين يتلقّون خدمات إنسانية بسبب النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الهجرة. وإذا وقعت

هذه البيانات المسروقة في أياد أثيمة، فقد تستخدمها الدول أو الجماعات من غير الدول أو الأفراد للاتصال بأشخاص أو العثور عليهم لإلحاق الأذى بهم، بدءاً بتوقيف معارضين أو استهدافهم إلى الاتجار بالأطفال غير المصحوبين بذويهم. وإضافة إلى ذلك، قد تنطوي العمليات السيبرانية التي تخترق البيانات الإنسانية على خطر عرقلة عمليات المنظمات الإنسانية وتآكل الثقة في عملها. والثقة عنصر أساسي في العمليات الإنسانية، وقد يؤدي اختراق البيانات إلى تقويض عمل الموظفين العاملين في المجال الإنساني، وتهديد قدرتهم على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة، وتعريض سلامتهم للخطر، وقد يزيد ذلك في نهاية المطاف من صعوبة الوضع بالنسبة إلى الأشخاص المحتاجين إلى مساعدتهم.

وعلى المستويين القانوني والسياساتي، أعاد القرار التأكيد على التزام الحركة بتنفيذ قواعد حماية البيانات وتدابير الأمن السيبراني. وشدّد على مسؤولية المنظمات الإنسانية عن اتخاذ خطوات ملموسة وفعالة لضمان أمن البيانات وحماية أي بيانات شخصية مودعة لديها. وأعاد التأكيد أيضاً على الحماية القانونية الدولية المكفولة للمنظمات الإنسانية غير المتحيّزة بموجب القانون الدولي الإنساني، التي يتعيّن تفسيرها على أنها تحميها أيضاً من أي ضرر تسببه الوسائل الرقمية. وشدّد كذلك على وجوب احترام أنشطة المنظمات الإنسانية غير المتحيّزة وحمايتها على شبكة الإنترنت وخارجها، خلال النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

وإضافة إلى مواءمة الحركة بشأن المسائل السياساتية، ألزم القرار أيضاً مكونات الحركة بأن تتحمّل مسؤولية اتخاذ خطوات مناسبة، ضمن إطار ولاية كل منه وقدراته واحتياجاته وسياقاته الميدانية، وتعزيز قدرتها على ضمان مستويات مناسبة من أمن البيانات. ويشمل ذلك بوجه خاص، تطبيق معايير وممارسات جيدة ذات صلة في معالجة البيانات الشخصية، آخذة بعين الاعتبار مقتضيات *دليل حماية البيانات في العمل الإنساني* والقانون الوطني المعمول به، فضلاً عن مشاركة الممارسات الجيدة في مجال حماية البيانات الشخصية، بما فيها أمن البيانات، ودعم بعضها بعضاً في مجال بناء القدرات والنظر في إمكانية وضع مدونة قواعد سلوك خاصة بحماية البيانات على مستوى الحركة.

2) معلومات أساسية

يقدّم هذا التقرير المرحلي إلى مجلس المندوبين لعام 2024 تقريراً عن بعض أعمال الحركة، ولا سيما أعمال اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، لتنفيذ الالتزامات الرئيسية المعتمدة في القرار المعنون "حماية البيانات الإنسانية" لعام 2022. ويستند هذا القرار إلى قرار عام 2019 المعنون "إعادة الروابط العائلية في ظل احترام الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية"، الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وكان أيضاً القرار المعتمد عام 2022 بمثابة نقطة انطلاق نحو صياغة القرار المقترح لعام 2024 المعنون "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة".

3) التقدم المحرز

لتقديم تقرير عن بعض التقدم الذي أُحرز، سيعرض القسم التالي أولاً مجموعة مختارة من التدابير الملموسة التي اتخذتها مكونات الحركة لحماية البيانات الإنسانية المودعة لديها. وسيتناول ثانياً بعض التدابير القانونية والسياساتية التي اتخذتها اللجنة الدولية ومكونات الحركة الأخرى لتعزيز أطر حماية البيانات الإنسانية؛ أما ثالثاً، فسيقدم تقريراً عن بعض الأبحاث والابتكارات التي أجرتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، ولا سيما عملها بشأن استحداث شارة رقمية.

ألف) تعزيز قدرات حماية البيانات داخل الحركة

من أجل تعزيز قدرات حماية البيانات داخل الحركة (ومجتمع العمل الإنساني الأوسع نطاقاً)، أنشأت اللجنة الدولية برنامجين

للعمل الإنساني: برنامج بالتعاون مع جامعة ماستريخت يركّز على تدريب موظفي حماية البيانات واعتمادهم، وبرنامج بالتعاون مع جامعة كامبريدج يتضمن إجراء بحث مشترك حول التحول الرقمي وآثاره على العمل الإنساني. واعتباراً من أبريل 2024، نُظّم برنامج التدريب والاعتماد الذي أُعدّ بالتعاون مع جامعة ماستريخت 13 مرّة في أربع قارات، ودرّب أكثر من 450 متخصصاً في المجال الإنساني، وكان منهم أكثر من 250 موظفاً من الجمعيات الوطنية الحاصلين على رعاية شاملة.

وتدعم اللجنة الدولية أيضاً الجمعيات الوطنية على مستوى العالم في عملها للامتثال *لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات* في مجال إعادة الروابط العائلية، وتطوير أدوات حماية البيانات وتكييفها مع السياق عبر شبكة الروابط العائلية، ومساعدة الجمعيات الوطنية في حوارها مع سلطاتها، لا سيما بعد اختراق البيانات الذي وقع عام 2022. ولقد عملت العديد من الجمعيات الوطنية بشكل كبير على حماية البيانات. فعلى سبيل المثال في عام 2023، وافقت جمعية الصليب الأحمر الزمبابوي على اتفاق المتطوعين والموظفين بالالتزام *بمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات* التي سيوقعها الموظفون والمتطوعون العاملون في مجال إعادة الروابط العائلية؛ واعتُمدت جمعية الصليب الأحمر الأوغندي كجهة قائمة على جمع البيانات ومعالجة البيانات ومراقبة البيانات من قبل هيئة حماية البيانات المحلية؛ وأعدّ الصليب الأحمر الأسترالي تمرين محاكاة لحماية البيانات من أجل موظفيه ومتطوعيه الذي يعملون في مجال إعادة الروابط العائلية. وعملت كذلك مكونات الحركة معاً كجزء من فريق الحركة المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية ووضعت، من بين أمور أخرى، سياسة عامة لحفظ السجلات ومبادئ توجيهية لحذف البيانات من أجل أعضاء شبكة الروابط العائلية.

وواصل الاتحاد الدولي تطوير ممارساته الداخلية لحماية البيانات والعمل مع الجمعيات الوطنية للمساعدة في تنفيذ التزامات حماية البيانات. وعلى سبيل المثال، أكمل الاتحاد الدولي العديد من عمليات تقييم أثر حماية البيانات مع الجمعيات الوطنية بشأن مشاريع تتضمن تقنيات جديدة لمعالجة البيانات. وأقام الاتحاد الدولي أيضاً دورات تدريبية بشأن حماية البيانات للجمعيات الوطنية وعمل مع العديد منها لمساعدتها على وضع سياساتها الخاصة بحماية البيانات والممارسات المصاحبة لها وتنفيذها. وواصل الاتحاد الدولي وضع اتفاقات موحدة لتبادل البيانات وبيانات الخصوصية المصممة لتمكين عمليات نقل شفافة وآمنة وقانونية للبيانات الشخصية في حالات الطوارئ بين الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية. ويواصل الاتحاد الدولي، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية، استحداث أدوات برمجية مصممة بحيث تكون مبادئ حماية البيانات وعدم إلحاق الضرر في جوهرها.

باء) بناء إطار قانوني وسياساتي دولي قوي لحماية البيانات الإنسانية

حتى إذا اعتمدت المنظمات الإنسانية نهجاً قوياً لحماية البيانات، فلن يوفّر لها هذا النهج حماية كافية من عمليات اختراق البيانات. وبناءً على القرار المعتمد عام 2022، ومن أجل تنبيه الدول إلى هذه التهديدات الجديدة والتأكيد على توافق الآراء القائم منذ عهد طويل بشأن حماية المنظمات الإنسانية من الضرر، أثارت اللجنة الدولية هذه القضية في دورة فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، داعية الدول إلى "إعادة التأكيد على ضرورة عدم استهداف المنظمات الإنسانية وموظفيها والبيانات الإنسانية، سواء كان ذلك في الميدان أو في العالم الرقمي". وفي مايو 2024، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2730، الذي أعرب فيه عن القلق إزاء خروقات

البيانات التي تستهدف المنظمات الإنسانية.[1]

ونحن مصممون على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والسياساتية أو وضعها لهذا الغرض. وسيكون المؤتمر الدولي الرابع والثلاثون في عام 2024 فرصة أساسية أمام الحركة لتحقيق هذا الهدف، إذ سيُناقش فيه قرار "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة". ويتضمن هذا القرار تأكيدات على إطار الحماية القانونية والالتزامات السياساتية من جانب مكونات الحركة والدول بحماية البيانات الإنسانية.

واتخذت الجمعيات الوطنية تدابير ملموسة لتعزيز أطر حماية البيانات الإنسانية في بلدانها. وعلى سبيل المثال، يتفاوض الصليب الأحمر البلجيكي مع السلطات على اتفاقات بشأن حماية البيانات الإنسانية في الأنشطة المشتركة والاستثناءات من متطلبات نقل البيانات عندما لا تتوافق عمليات النقل هذه مع المهمة الإنسانية للجمعية الوطنية ولا مع التزامها بالمبادئ الأساسية للحركة. ويعمل الصليب الأحمر البريطاني، من جانبه، مع مكتب مأمور المعلومات في المملكة المتحدة ويسعى للحصول على تأكيد من المكتب يجيز للصليب الأحمر البريطاني أن يستخدم أسس المصلحة العامة عند معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بتنفيذ أنشطته الإنسانية.

جيم) النهوض بالبحث والابتكار

يتعيّن على جميع مكونات الحركة، وفق ما أكده القرار المعتمد عام 2022، أن تسعى جاهدة إلى زيادة الاستثمار في حماية البيانات. وتعمل اللجنة الدولية بموازاة ذلك على اتخاذ تدابير تقنية ممكنة لتعزيز حماية المنظمات الإنسانية وبياناتها من الضرر. وعلى سبيل المثال، افتتحت اللجنة الدولية في عام 2022 بعثة للفضاء السيبراني مصممة لتكون بمثابة حقل اختبار آمن لإجراء البحث والتطوير من أجل خدمات رقمية آمنة لصالح المجتمعات المتضررة.

وعلاوة على ذلك، نشرت اللجنة الدولية في نوفمبر 2022، بالتعاون مع الصليب الأحمر الأسترالي، تقريراً بعنوان "رقمنة شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والكريستالة الحمراء: الفوائد والمخاطر والحلول الممكنة". وفي عام 2023، نظمت اللجنة الدولية والصليب الأحمر الأسترالي مشاورات إقليمية مع الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2024، أنشأت اللجنة الدولية والصليب الأحمر الأسترالي أيضاً فريق عمل معني بالشارة الرقمية تابع للجمعية الوطنية.

وعُرض مشروع الشارة الرقمية – بما في ذلك أحدث حلّ تقني يُسمى "الشارة الرقمية المعتمدة" (Authenticated Digital Emblem (ADEM)) - على القطاع الخاص، بما يشمل العديد من أكبر مقدمي الخدمات السحابية في العالم. وحتى الآن، أجرت اللجنة الدولية مشاورات ثنائية مع أكثر من 20 دولة بشأن المشروع، وناقشت على وجه التحديد كيفية إدراج الشارة الرقمية في القانون الدولي الإنساني، والحاجة إلى دعم العمل بشأن الشارة الرقمية في المؤتمر الدولي. وعقدت كذلك مشاورة مع جميع الدول من أجل عرض الحل التقني المقترح للشارة الرقمية ومناقشته، ودعت جميع الدول إلى المشاركة في مشاورة بشأن المسائل القانونية والسياساتية في النصف الثاني من عام 2024.

[1] تنص الفقرة ذات الصلة من الديباجة على ما يلي: "إذ يعرب عن القلق إزاء ازدياد أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنفذة لأغراض خبيثة، بما في ذلك خروقات البيانات، والعمليات المنفذة في مجال المعلومات، التي تستهدف المنظمات الإنسانية، وتعطّل عملياتها في مجال الإغاثة، وتقوض الثقة في المنظمات الإنسانية وأنشطة الأمم المتحدة، وتهدد سلامة وأمن موظفيها ومبانيها وأصولها، وتهدد في نهاية المطاف وصولها وقدرتها على الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية."

4) الاستنتاجات والتوصيات

يشكّل اعتماد القرار المعنون "حماية البيانات الإنسانية" لحظة للتأمل في بعض الأعمال التي اضطلعت بها الحركة في مجال الأمن السيبراني وحماية البيانات، وتوطيد هذه الأعمال، ويعطي قوة دافعة لتعزيز الجهود في هذا المجال. ومن أجل تعزيز حماية البيانات الإنسانية على صعيد الحركة تعزيزاً فعالاً، يتعيّن على مكونات الحركة جميعها أن تواصل العمل - بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. ومن أجل تعزيز توافق السياسات في الحركة ومع الدول، ستخضع بعض الالتزامات والدعوات الواردة في القرار لمزيد من النقاش في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين.